

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

النفع وكيف يمكن ان يلتزم بذلك؟ الرابع: ان تطبيق الحديث على قضية سمرة بن جندب أيضاً لا يخلو من اشكال لأن النبي(صلى الله عليه وآله) قد طبق ذلك لاثبات جواز قلع النخلة الراجعة لسمرة مع أن الأمر الضري إنَّما هو جواز الدخول بلا استئذان فلا بد من ارتفاع هذا الحكم لا حرمة قلع النخلة([486]). وقد اجاب الفقهاء المحققون عن هذه المشاكل بوجوه عديدة كما انه يندفع العمدة منها ببيان حدود القاعدة حسب ما ذكره([487]). حدود القاعدة: 1 - ما قاله الشيخ الانصاري «حيث انها (القاعدة) ناطرة إلى نفي تشريع الحكم الذي ينشأ منه الضرر على افراد الأمة يختص النفي بالحكم الالزامي الذي يكون العبد ملزماً في امثاله من الوجوب والحرمة إذ على تقدير كونه موجباً للضرر كان وقوع المكلف في الضرر مستنداً إلى الشارع المقدس بسبب جعله هذا الحكم الضري الذي لا محيص للمكلف عن امثاله واما الحكم الغير الالزامي الذي يكون المكلف مرخصاً فيه كالاستحباب والكراهة فلا يكون مشمولاً للقاعدة حيث إن جعله لا يوجب ايقاع المكلف في الضرر من ناحية الشارع مع رخصته في عدم الاقدام بل الضرر مستند إلى العبد باختياره الاقدام على ما فيه الضرر»([488]).